

بيان صحفي

بيان صحفي للنشر الفوري

جهات الاتصال

برنهارد هيلد

نائب الرئيس - مسؤول ائتمان أول

مجموعة المؤسسات المالية

Moody's Deutschland GmbH

An der Welle 5

Frankfurt am Main 60322

ألمانيا

الصحافيون: +44 20 7772 5456

خدمة العملاء: +44 20 7772 5454

كارولا شولر

العضو المنتدب - المصارف

مجموعة المؤسسات المالية

الصحافيون: +44 20 7772 5456

خدمة العملاء: +44 20 7772 5454

مكتب الإصدار:

Moody's Deutschland GmbH

An der Welle 5

Frankfurt am Main 60322

ألمانيا

الصحافيون: +44 20 7772 5456

خدمة العملاء: +44 20 7772 5454

إعلان: وكالة Moody's تستبعد افتراض تصنيفي رئيسي للسندات الألمانية المسجلة وتوضح علاقة تصنيفات مصدري المصارف مع تصنيفاتهم الأساسية غير المضمنة ضمن تحديث لمنهجية "المصارف"

فرانكفورت، 1 أغسطس/آب 2018 - استبعدت وكالة Moody's لخدمة المستثمرين افتراضاً تصنيفياً رئيسياً للسندات الألمانية المسجلة (Namensschuldverschreibungen)، كما وضّحت علاقة تصنيفات مصدري المصارف مع تصنيفاتهم الأساسية غير المضمنة ضمن تحديث لمنهجية تصنيف "المصارف"، لتحل محل تم النسخة الأخيرة التي تم تحديثها في 16 يوليو/تموز 2018. ويقع كلا التغييران في سياق التغييرات في قانون المصارف الألمانية الذي يقع ضمن القوانين الفيدرالية والتي تم تعديلها في نوفمبر/تشرين الثاني لعام 2017 بناء على توجيهات الاتحاد الأوروبي لتصفية وانقاذ البنوك.

وقد استبعدت وكالة Moody's افتراضها الذي يتعلق بنوع المستثمر الذي يحمل السندات الألمانية المسجلة. وفي غياب معلومات أخرى، ينص الافتراض السابق على أن مستثمري التجزئة يحتفظون بنسبة 40٪ من هذه السندات، ويستطيعون بموجب القانون الحالي، بالنسبة للسندات المسجلة التي تم اقتناؤها قبل 2 يوليو/تموز 2014، من الاستفادة من حق الأولوية للمطالبة في حالة التصفية (بالتساوي مع الودائع)، وأن 60٪ من هيئات الاستثمار، والتي لم تستفيد من هذه المعاملة التفضيلية (بالتساوي مع الديون الأساسية غير المضمنة) يحتفظون بهذه السندات. وقد جاء هذا التغيير نتيجة للنقص الكبير في السندات المسجلة والمؤهلة للحصول

على أي معاملة مفضلة والتغيير في القانون المصرفي الألماني الذي وضع السندات التقليدية والمستحقة والتي لا تستفيد من المعاملة التفضيلية على قدم المساواة مع الديون الثانوية بدلاً من الديون الأساسية غير المضمونة.

كما وضحت وكالة Moody's العلاقة بين تصنيفات مصدري المصارف مع تصنيفاتهم الأساسية غير المضمونة. حيث أنشأت الأنظمة المصرفية في بعض الولايات القضائية، بما في ذلك ألمانيا، فئات متعددة من الديون الأساسية غير المضمونة والتي قد يكون لها تصنيفات متباينة، مما يعكس توقع معاملة مختلفة عندما تقوم الجهات التنظيمية بتصفية بنك ما.

ولدى التغييرات في قانون المصارف الألمانية التي تشكل خلفية هذه المقترحات، آثار ملموسة حول الكيفية التي تطبق بها Moody's منهجيتها الحالية على المصارف الألمانية. ويتناول تعديل القانون المصرفي الألماني الذي بدأ سريانه في 21 يوليو/تموز 2018 التسلسل الهرمي للمطالبات في حال التصفية؛ حيث يقدم خياراً للمصارف الألمانية لإصدار ديون أساسية تقليدية مفضلة غير مضمونة ويوضح في نفس الوقت أن تصنيف جميع الأدوات في الديون الأساسية غير المضمونة القائمة سيتساوى مع تصنيف الإصدارات المستقبلية للديون الثانوية-الأساسية. وستعكس هذه التغييرات في تحليل Moody's المتقدم للخسارة عند التعثر، والذي من المحتمل أن يؤثر على بعض تصنيفات الأدوات.

ومن غير المتوقع أن يؤدي استبعاد افتراض Moody's المتعلق بالسندات الألمانية المسجلة القائمة إلى أي تغييرات في التصنيف. وقد يكون للتغييرات في التسلسل الهرمي الألماني عند التصفية تأثيراً ملموساً على التصنيفات لبعض المصارف الألمانية، بما في ذلك التخفيضات المحتملة (بمقدار درجة واحدة) لتصنيفات بعض الأدوات لأغلبية المصارف الألمانية، والترقيات المحتملة (معظمها بمقدار درجة واحدة) لمعظم تصنيفات المصدريين الحاليين للمصارف الألمانية. وسيتم الإعلان عن أي إجراءات تصنيف مرتبطة بالتحديث في بيانات صحفية منفصلة في الأيام القادمة. ويمكن أن تتأثر المزيد من التصنيفات المصرفية بمرور الوقت.

لا يهدف هذا البيان الصحفي إلى تقديم ملخص للمنهجية. للحصول على شرح كامل للمنهجية، يرجى الرجوع إلى المنهجية التي تم تحديثها "المصارف"، والمتوفرة الآن على الموقع www.moodys.com ويمكن الوصول إليها من خلال الرابط التالي:

http://www.moodys.com/viewresearchdoc.aspx?docid=PBC_1128883

وتطبق المنهجية المحدثة التغييرات المقترحة في طلب التعليق والذي يسمى "التحديث المقترح لمنهجية تصنيف المصارف - تصنيفات المصدرين والسندات الألمانية المسجلة" بتاريخ 18 يونيو/حزيران 2018، والتي يمكن الوصول إليها من خلال هذا الرابط:

http://www.moodys.com/viewresearchdoc.aspx?docid=PBC_1128932

وتلقت وكالة Moody's تعليقاتين قابلين للنشر لهذا الطلب. وتم نشر التعليقات كما هو موضح في نتائج الاستشارات المسماة "التحديث المقترح لمنهجية تصنيف المصارف - تصنيفات المصدرين والسندات الألمانية المسجلة"، والتي يمكن الوصول إليها من خلال هذا الرابط:

http://www.moodys.com/viewresearchdoc.aspx?docid=PBC_1134345

ملاحظات للصحافيين فقط: للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالاستعلامات الصحفية العالمية على الأرقام التالية: لندن: +44 20 7772 5456، نيويورك: +1 212 553 0376، طوكيو: +813 5408 4110، هونغ كونغ: +852 3758 1350، سيدني: +61 2 9270 8141، مدينة المكسيك: +001 888 779 5833، ساو باولو: 0800 891 2518، بوينس آيريس: 0800 666 3506، يمكنك أيضا الاتصال بنا عبر بريدنا الإلكتروني mediarelations@moodys.com أو زيارة موقعنا www.moodys.com.

لا يعلن هذا المنشور عن إجراء تصنيف ائتماني. للحصول على أي تصنيفات ائتمانية مشار إليها في هذا المنشور، يرجى الاطلاع على علامة تبويب التصنيفات على صفحة المصدر/ الكيان على الموقع www.moodys.com للحصول على أحدث المعلومات حول إجراءات التصنيف الائتماني والتسلسل التاريخي للتصنيفات.

هذه الوثيقة ترجمة لوثيقة أصلية باللغة الإنجليزية بعنوان:

Moody's eliminates a key rating assumption for German registered bonds and clarifies the relationship of banks' issuer ratings to their senior unsecured ratings in an update to its Banks rating methodology

https://www.moodys.com/research/Moodys-eliminates-a-key-rating-assumption-for-German-registered-bonds--PR_387357

فرانكفورت، 1 أغسطس/آب 2018، هذه الوثيقة ترجمة لوثيقة أصلية باللغة الإنجليزية، وهي خدمة للأطراف المعنية وإذا كان أي نص في هذه الترجمة غير متسق مع نص الوثيقة الأصلية باللغة الإنجليزية فإنه يعتد بنص الوثيقة الأصلية باللغة الإنجليزية.

حقوق الطبع والنشر مؤسسة Moody's ، © 2018 ، مؤسسة Moody's Investors Service, Inc. و/أو Moody's Analytics, Inc. أو مرخصهما وتابعهما (معاً "MOODY'S"). جميع الحقوق محفوظة.

إن التصنيفات الائتمانية هي الآراء التي تبديها وكالة Moody's لخدمات المستثمرين وشركات التصنيف التابعة لها حول المخاطر الائتمانية النسبية المتوقعة في المستقبل لكل من الكيانات والالتزامات الائتمانية أو الديون أو الأوراق المالية الشبيهة بالديون. "إصدارات Moody's" الآراء التي تبديها وكالة Moody's حول مخاطر الائتمانية النسبية المتوقعة في المستقبل لكل من الكيانات والالتزامات الائتمانية أو الديون أو الأوراق المالية الشبيهة بالديون. وتعرف وكالة Moody's لخدمات المستثمرين مخاطر الائتمان بأنها المخاطر الناشئة عن احتمال عدم وفاء أحد الكيانات بالتزاماته التعاقدية والمالية عند استحقاقها وتعرضه للخسارة المالية في حال تعذر عليه الوفاء. ولا تعالج التصنيفات الائتمانية أي مخاطر أخرى بما فيها على سبيل المثال لا الحصر: مخاطر السيولة ومخاطر القيمة السوقية أو المخاطر المتعلقة بتقلب الأسعار. إن التصنيفات الائتمانية الآراء التي تقدمها Moody's التي تتضمنها إصدارات الوكالة ليست تصريحات بشأن حقائق مالية أو تاريخية. كما يجوز أن تتضمن إصدارات MOODY'S تقديرات كمية قائمة على النماذج للمخاطر الائتمانية والآراء ذات الصلة أو التعليقات المنشورة من جانب MOODY'S ANALYTICS, INC. وكذلك، لا تُشكل أو تُقدم التصنيفات الائتمانية وإصدارات Moody's أي مشورة استثمارية أو مالية، ولا توصيات بشراء أو بيع أو الاحتفاظ بأية أوراق مالية؛ فضلاً عن أي من التصنيفات الائتمانية أو إصدارات Moody's لا يعلقون على مدى ملائمة أي قرار استثماري معين لأي مستثمر بعينه. إن وكالة Moody's تُصدر تصنيفاتها الائتمانية وتشر إصداراتها مع الأخذ في الاعتبار أن كل مستثمر سوف يقوم بدراسة وتقييم، مع مراعاة كامل العناية الواجبة، كل ورقة مالية هو بصدد شرائها أو الاحتفاظ بها أو بيعها.

ليس المقصود من التصنيفات الائتمانية من جانب مؤسسة MOODY'S وكذلك مطبوعاتها أن تُستخدم من جانب مستثمري التجزئة، وسيكون من قبيل التهور وغير الملائم أن يستخدم مستثمرو التجزئة تصنيفات MOODY'S أو مطبوعاتها في الاعتبار عند اتخاذهم أي قرار استثماري. وفي حالة إذا ما راودك أي شك، ينبغي عليك الاتصال بمستشارك المالي أو أي مستشار محترف آخر لديك.

إن كافة المعلومات التي يحتويها هذا المستند محمية بموجب القانون، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، قانون حقوق الطبع والنشر وتُحظر نسخ أو إعادة نسخ أو إعادة تجميع أو إرسال أو نقل أو نشر أو إعادة توزيع أو إعادة بيع أو تخزين هذه المعلومات بهدف استخدامها لأي مما سبق، كليا أو جزئيا، وبأي صيغة أو أسلوب أو بأية وسيلة مهما كانت، من قبل أي شخص دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من Moody's.

إن التصنيفات الائتمانية ومطبوعات Moody's المودعة ليست مخصصة للاستخدام من قبل أي شخص كمقياس حيث أن هذا المصطلح محدد للأغراض التنظيمية ولا يجب استخدامه بأي طريقة قد تؤدي إلى اعتبارها مقارنة.

حصلت MOODY'S على كل المعلومات المتضمنة في هذا المستند من مصادر تقرض Moody's أنها دقيقة ويُعتمد عليها. ونظراً لاحتمالية وجود خطأ بشري أو ميكانيكي، إضافة إلى عوامل أخرى، تم توفير هذه المعلومات "كما هي" دون ضمان من أي نوع. تتخذ وكالة Moody's كافة التدابير اللازمة لكي تضمن أن المعلومات التي تستعين بها في منح التصنيفات الائتمانية ذات جودة كافية ومن مصادر تعتبرها Moody's أنها موثوق بها، بما في ذلك، الاستعانة بمصادر من طرف ثالث مستقل. ومع ذلك، فإن وكالة Moody's لا تعمل كمدقق ولا يمكنها، في كل حالة، أن تقوم على نحو مستقل، بمراجعة أو التحقق من المعلومات التي تلقاها فيما يخص عملية التصنيف، أو في إعداد مطبوعات MOODY'S.

بالقدر الذي يسمح به القانون وبمجهز، فإن مؤسسة MOODY'S وكذلك مديريها والمسؤولين فيها وموظفيها وكلائها وممثليها، والمرخصين والموردين، لا تتحمل أية مسؤولية تجاه أي شخص أو جهة عن أية خسائر أو أضرار سواء كانت غير مباشرة أو خاصة أو استتباعية أو عرضية، من أي نوع، تنشأ من أو فيما يتصل بالمعلومات المتضمنة طيه أو استخدام تلك المعلومات أو عدم القدرة على استخدامها، حتى وإن كانت مؤسسة MOODY'S أو أي من مديريها أو المسؤولين فيها أو موظفيها أو وكلائها أو ممثليها أو المرخصين أو الموردين. قد علمت مقدماً بإمكانية وقوع تلك الخسائر أو الأضرار، بما في ذلك دون حصر: (أ) أي خسارة لرجح حالي أو محتمل أو (ب) أي خسارة أو ضرر ينشأ حيث لا تكون الأداة المالية ذات الصلة هي موضوع تصنيف ائتماني معين مخصص من جانب مؤسسة MOODY'S.

بالقدر الذي يسمح به القانون وبمجهز، فإن مؤسسة MOODY'S وكذلك مديريها والمسؤولين فيها وموظفيها وكلائها وممثليها ومرخصيها وموردتها، لا تتحمل أية مسؤولية عن أية خسائر أو أضرار سواء كانت مباشرة أو تعويضية تقع لأي شخص أو جهة، بما في ذلك دون حصر، أي إهمال (ولكن مع استبعاد أي عمل احتيالي، أو سوء تصرف متعمد، أو أي نوع آخر من المسؤولية لا يمكن تجنباً لأي ليس أو شك. استبعادها) من جانب، أو أي احتمال في نطاق أو خارج نطاق سيطرة، مؤسسة MOODY'S أو أي من مديريها أو المسؤولين فيها أو موظفيها أو وكلائها أو ممثليها، أو المرخصين أو الموردين، تنشأ عن أو فيما يتصل بالمعلومات المتضمنة طيه أو استخدام تلك المعلومات أو عدم القدرة على استخدامها.

ولا تقدم Moody's أي ضمان - صريح أو ضمني - بشأن دقة أو استمرارية أو تمام أو إمكانية بيع أو ملائمة مثل هذه التقييمات أو المعلومات لأي غرض معين لأي تصنيف أو رأي أو معلومات مقدمة أو صادرة عن Moody's بأي صيغة أو أسلوب أياً كانوا

تُفصح وكالة Moody's لخدمات المستثمرين بموجب هذا المستند، وهي شركة ملوكة بالكامل لمؤسسة Moody's، أن معظم المُصدرين لسندات الديون (بما في ذلك سندات الشركات والبلديات و، الصكوك والكمبيالات والأوراق التجارية) والأسمه الممتازة المُصنفة بواسطة Moody's لخدمات المستثمرين، قبل طلب التكليف بعمل أي تقييم، قد وافقوا على الدفع ل Moody's لخدمات المستثمرين مقابل خدمات التقدير والتقييم المقدمة بواسطتها رسوماً تتراوح بين 1500 و 2.500.000 دولار أمريكي. تتبنى كل من مؤسسة Moody's (Moody's لخدمات المستثمرين سياسات وإجراءات خاصة بالتعامل مع استقلالية عمليات التصنيف التي تجريها وكالة Moody's لخدمات المستثمرين وعمليات التصنيف بشكل عام.

يتم نشر المعلومات المتعلقة بأعمال التحالف التي قد تحدث بين مديري MCO والجهات المُصنفة، وبين الجهات التي تحتفظ بتصنيفات من Moody's لخدمات المستثمرين والتي كانت قد أبلغت مفوضية تنظيم التعامل مع الأوراق المالية SEC علنا عن حصة ملكية في MCO بأكثر من 5%، يتم نشرها على موقع شبكة على الموقع الإلكتروني www.moody.com تحت عنوان "Investor Relations – Corporate Governance – Director and Shareholder Affiliation Policy".

أحكام إضافية خاصة بأستراليا فقط: أي نشر لهذه الوثيقة في أستراليا يكون بموجب "رخصة الخدمات المالية الأسترالية" الممنوحة للكيان التابع ل Moody's Investors ، MOODY'S ل Service Pty Limited ABN 61 003 399 657 AFSL 336969 (أو Moody's Analytics Australia Pty Ltd ABN 94 105 136 972 AFSL 383569) (بما في ذلك سندات الشركات). إن هذه الوثيقة موجهة "لعملاء قطاع البيع بالجملة" فقط وفي سياق المعنى المقصود في المادة 761 G من قانون الشركات للعام 2001، من خلال استمراركم الحصول على حق الاطلاع على هذه الوثيقة داخل أستراليا، فأنتم تتعهدون ل MOODY'S بأنكم تحصلون على هذه الوثيقة بصفتمكم "عملاء قطاع البيع بنظام الجملة" وأنه لن يكون لكم أو الجهة التي تمثلونها الحق، بطريق مباشر أو غير مباشر، في نشر هذه الوثيقة أو محتوياتها "لعملاء البيع بنظام التجزئة" وفقاً للمعنى المقصود في المادة 761 G من قانون الشركات لعام 2001. ويعتبر تصنيف MOODY'S الائتماني رأياً فيما يتعلق بالجدارة الائتمانية للمصدر إزاء الالتزام بسداد الدين الخاص بجهة الإصدار، وليس بشأن الأوراق المالية لأسمه جهة الإصدار أو أي شكل من أشكال الأوراق المالية المتاحة لمستثمري التجزئة؛ علماً بأنه من سيكون من قبيل التهور وغير الملائم بالنسبة لمستثمري التجزئة استخدام تصنيفات MOODY'S أو مطبوعاتها عند اتخاذ أي قرار بالاستثمار. وإذا انتابتك أي شكوك بشأن هذا الأمر، يتعين عليك الاتصال بمستشارك المالي أو أي مستشار مهني آخر.

أحكام إضافية خاصة باليابان فقط: فإن موديز اليابان كيه كيه هي وكالة تصنيف ائتمانية تابعة وملوكة بالكامل لوكالة موديز جروب اليابان جي كيه المملوكة بالكامل من قبل موديز أوفيسيز هولدينجز إنك، وهي شركة تابعة مملوكة بالكامل من قبل أم سي او، موديز اس اف اليابان كيه كيه هي وكالة تصنيف ائتمانية تابعة وملوكة بالكامل لوكالة موديز اليابان كيه كيه. موديز اس اف اليابان ليست وكالة تصنيف ذات أهمية قومية. لذلك، فإن التصنيفات الائتمانية من قبل موديز اس اف اليابان هي تصنيفات ائتمانية بدون أهمية قومية. تم تحديد التصنيفات الائتمانية بدون أهمية قومية من قبل أية هيئة ليست ذات أهمية قومية. وبالتالي لا يؤهل الالتزام المصنف أنواع معالجة معينة بموجب قوانين الولايات المتحدة. موديز اليابان كيه كيه و موديز اس اف اليابان هي وكالات تصنيف ائتمانية مسجلة في وكالة اليابان للخدمات المالية وأرقام تسجيلها لدى مفوض وكالة الخدمات المالية في اليابان هي 2 و 3 على التوالي.

تُفصح وكالة موديز اليابان كيه كيه أو موديز اس اف اليابان (حسب الحالة) بموجب هذا المستند أن معظم المُصدرين لسندات الديون (بما في ذلك سندات الشركات والبلديات والصكوك والكمبيالات والأوراق التجارية) والأسهم الممتازة المُصنفة بواسطة موديز اليابان كيه كيه أو موديز اس اف اليابان (حسب الحالة) قبل طلب التقييم يعمل أي تقييم، قد وافقوا على الدفع إلى موديز اليابان كيه كيه أو موديز اس اف اليابان مقابل خدمات التقدير والتقييم المقدمة بواسطتها رسوماً تتراوح بين 200,000 ين ياباني إلى 350,000,000 ين ياباني. تبنى كل من موديز اليابان كيه كيه أو موديز اس اف اليابان سياسات وإجراءات خاصة لمعالجة المتطلبات التنظيمية اليابانية.